



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# عملية (نبع السلام) وأحلام العثمانيين الجدد تدق أجراس الخطر على الحدود العراقية الشمالية

د. زهير جمعة المالكي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2019

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

## عملية (نبع السلام) وأحلام العثمانيين الجدد تدق أجراس الخطر على الحدود العراقية الشمالية

**د. زهير جمعة المالكي \***

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في التاسع من شهر تشرين الأول الحالي انطلاق عملية عسكرية في شمال شرق سوريا، تحت اسم «نبع السلام»، والهدف المعلن للعملية هو إنشاء منطقة آمنة تمتد من نهر الفرات غرباً - حيث مدينة جرابلس - حتى المالكية في أقصى شمال شرقي سوريا عند مثلث الحدود التركية العراقية، بعمق يتراوح بين 30 و40 كيلومتراً، وعلى امتداد يقدر بنحو 460 كيلومتراً من الحدود بين الجمهورية التركية والجمهورية العربية السورية البالغة 822 كيلومتراً تمتد من الجزيرة الفراتية حوالي 400 كيلومتر، وتمر عبر نهر الفرات وصولاً إلى نهر دجلة في أقصى الشرق. وأهم مدن هذه المنطقة هي «الطبقة»، و«عين عيسى»، و«تل أبيض» في محافظة «الرقعة»، ومدن «القامشلي»، و«المالكية» في محافظة «الحسكة»، فضلاً عن قرى «برزان»، و«الجديدة»، و«كصاص»، وقرية «كشتو التحتاني» بريف رأس العين، فضلاً عن قرية «تل فندر»، و«اليابسة» في ريف «تل أبيض»، وقرى «المشيرة»، و«الدادات»، و«بير عشق»، و«الحميدية»، وقرى «طباطين»، و«مشرفة العز»، و«المشهور»، و«الحربلي»، و«بئر عاشق» شرق مدينة «تل أبيض» وقرى اليابسة، والحاوي، والحميدية، و«بير العاشق»، وتلفندار شمالي الرقة.

المرحلة الأولى تشمل مسافة 10 كيلومترات عمق كحد أقصى، ممتدة من مدينة تل أبيض شمال الرقة وصولاً لمدينة رأس العين شمال الحسكة، حيث ستستهدف تلك المرحلة من العملية مدينة تل أبيض المقابلة لمنطقة شانلي أورفا التركية، ومنطقة رأس العين المقابلة لمنطقة جيلان بنار، ومنطقة عين العرب (كوباني) المقابلة لمنطقة سورج التركية، اتخذت القيادة التركية مركزاً لها في منطقة

\* أستاذ القانون العام في كلية الحقوق - المملكة الأردنية.

شانلي أورفا في حين اتخذت قيادة «الجيش الوطني» وهي الفصائل المعارضة المدعومة من تركيا مقراً لها في جبال قنديل. ويتكون «الجيش الوطني» من اندماج «الجيش الوطني» العامل في ريف حلب والمكون من ثلاثة فيالق، و«الجبهة الوطنية للتحرير» التي أعلن عن تشكيلها في أيار 2018، بدمج عدة فصائل عسكرية عاملة في محافظة إدلب. وتتألف قيادة تلك الفصائل من اللواء سليم إدريس، والعميد عدنان الأحمد، الذي يشرف على ثلاث فيالق، إلى جانب القيادي فضل الله الحجري، الذي يعدّ من القادة البارزين المقربين من تركيا، والذي أوكلت إليه قيادة أربعة فيالق في إدلب.

اختارت القيادة التركية توقيت انطلاق عملية «نزع السلاح» ليتوافق مع إبعاد سوريا زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من أراضيها في التاسع من تشرين الأول من عام 1998. وتم إبعاد أوجلان الذي كان يقيم في سوريا ويمارس من هناك نشاطه السياسي والعسكري حيث انتقل إلى كينيا ومكث هناك إلى أن اختطفته الاستخبارات التركية في 15 شباط 1999، حيث أقتيد إلى تركيا، وانتهى به المطاف سجيناً بجزيرة إيمرلي التركية حتى الآن.

على الرغم من الأهداف المعلنة للعملية والجهد الدبلوماسي المكثف الذي بذلته الحكومة التركية في إرسال رسائل تطمين لدول العالم فإن الأهداف الحقيقية للعملية لا تخفى كونها ظاهرة من خلال أدبيات حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم والخلفية التاريخية للعقيدة التركية الطورانية الحاكمة في أنقرة منذ عهد كمال أتاتورك وحتى اليوم. وإن تتبع تلك الأهداف والخطوات يثير القلق على الأهداف المستقبلية للعثمانيين الجدد في الحدود الشمالية للعراق؛ ومن هنا يجب تتبع تلك الأهداف لبحث أفضل الطرق لحماية مصالح العراق وحدوده في ظل عالم يستعد لمغادرة حقبة ما بعد الحربين باتجاه نظام عالمي جديد تتغير فيه المحاور.

بعد يوم 24 تموز من عام 1923 يوماً حاسماً في التاريخ التركي وفي تأريخ منطقة الشرق الأوسط؛ ففي ذلك اليوم أجبرت تركيا الأتاتورية على توقيع اتفاقية لوزان الثانية التي تم بموجبها تحديد

حدود اليونان وبلغاريا والعراق وسوريا وتركيا؛ وتنازلت فيها تركيا عن مطالبها جزر دوديكانيسيا وقبرص ومصر والسودان والعراق وسوريا. شكلت الترتيبات الحدودية لتلك المعاهدة خيبة أمل تركية كبيرة كونها تمنع تحول تركيا إلى لاعب أساس في الشرق الأوسط. لقد كانت أولى الخطوات التركية للتخلص من الإذلال الذي ألحقته بها معاهدة لوزان الثانية هو وضع ما أطلق عليه لاحقاً تسمية مربع أتانورك الذهبي، والذي يتركز إلى أربعة أعمدة تمثل عصب الاستراتيجية التركية، وتلك الأعمدة هي:

1. تركيا دولة واحدة مركزية مركز قيادتها في أنقرة، ورفض النزاعات القائمة على أسس إثنية ومذهبية تحديداً.
2. أولوية الحفاظ على الأمن القومي التركي، ومصالح تركيا في الداخل والخارج.
3. عدم السماح بتأسيس دولة كردية في أي جزء من العالم.
4. إن تركيا هي ممثل المسلمين الوحيد أمام العالم كونها وريثة الدولة العثمانية التي كانت المظلة السياسية لكامل جغرافيا المنطقة.

مهما تغيرت الوجوه أو الملامح يبقى هذا المربع الذهبي - كما يطلق عليه - هو الأساس في تعامل تركيا مع العالم وفي تعامل العالم مع تركيا. وتلك الثوابت الاستراتيجية صاغها لاحقاً المنظر الجيوسياسي لحزب العدالة والتنمية «أحمد داود أوغلو» في كتابه المعنون «العمق الاستراتيجي» الذي ذكر فيه «إن لدينا ميراثاً آل إلينا من الدولة العثمانية، إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد. نعم نحن العثمانيون الجدد. ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا.» وقد استعار أوغلو شعار العثمانيين الجدد من شعارات «تورغوت أوزال» الرئيس التركي خلال المدة 1989-1993، وكان أول من طرح مفهوم العثمانية الجديدة ورفع شعار «تركيا من أسوار الصين إلى سور

برلين». عمل داود أوغلو على تعزيز فكرة تحويل تركيا إلى قوة فاعلة في العالم عبر ركيزتين يعتقد أنها ستجعلان أوروبا مجبرة على القبول بتركيا ضمن الاتحاد الأوروبي، وتجبر القوى العظمى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية على التعامل مع تركيا كلاعب أساس في الساحة الدولية بتعزيز الفكرة التي أوجزها بالقول: (في جميع المجتمعات في الشرق الأوسط، لا ينظر إلى تركيا على أنها دولة صديقة وشقيقة فقط، بل كزعيم لفكرة جديدة ونظام إقليمي، وأن لديها القدرة على تحديد المستقبل)؛ لذلك دعا إلى القول إن على تركيا أن تقيم علاقاتها مع كل القوى العالمية من خلال الشرق الأوسط. وبعبارة أخرى: فإن الشرق الأوسط سيصبح أبرز معالم الدولة المركزية. وكلما أصبحت تركيا أكثر تأثيراً في الشرق الأوسط، ازدادت قدرتها على المساومة في مواجهة القوى الأخرى. وكلما أصبحت مكانتها مركزية في الشرق الأوسط، أصبحت أكثر إقناعاً للآخرين. والعامل الثاني هو أن على تركيا جعل أراضيها نقطة تركيز وإعادة توزيع للغاز وتصديره في العالم.

وقفت العوامل الجيوسياسية حائلاً دون تحقيق الأحلام التركية في الخروج من المساحة التي تم تخصيصها لها ضمن معاهدة لوزان الثانية، فتركيا لا يمكنها التحرش بالحدود الشرقية خوفاً من فقدان الأراضي التي حصلت عليها على وفق «معاهدة موسكو - قارص»، التي تقوم روسيا بالتصديق عليها كل 25 عاماً، إذ وُقعت هذه الاتفاقية عام 1921، وبموجبها حصلت أنقرة على مدينة قارص الإرمينية وأردهان وجبل أرارات مقابل إنهاء المجازر التي تقوم بها ضد الأرمن، وإن تركيا لا تستطيع أن تتجه إلى ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى. وكذلك تتجنب تركيا أي مباحكة على الحدود التركية الإيرانية التي وضعتها اتفاقية جالديران خوفاً من إثارة الطائفة الشيعية التي تتمركز في مدينتي إزمير وقارص، وكذلك إثارة العنصر الأذري .

من هذا المنطلق فقد عملت تركيا على الاستفادة من الوضع القلق على حدودها الجنوبية مع العراق وسوريا، لكن أحلامها كانت دوماً تصطدم بحاجز الجبال جنوباً. تركز الحلم التركي على

اجتياز حاجز الجبال على الحدود العراقية السورية التركية وصولاً إلى السهل الذي يلي ذلك الحاجز الذي يتمثل في مدينتي الموصل في العراق ومدينة حلب في سوريا، وحيث إن اتفاقية لوزان اتفاقية دولية لرسم الحدود لا يمكن تعديلها إلا باتفاق أطراف المعاهدة كافة؛ مما يجعل تعديل اتفاقية لوزان حلمًا بعيد المنال؛ لذلك تسعى تركيا إلى إثارة عواطف سكان المناطق الحدودية من أجل تحقيق هدف قريب المدى يتمثل في إنشاء أقاليم شبه مستقلة يكون لتركيا بحكم القرب الجغرافي اليد الطولى في إدارتها حتى تحقيق الهدف الأبعد، وهو ضم تلك المناطق إلى نفوذها مرة أخرى؛ وتحقيق ذلك الهدف تتمكن تركيا من محاصرة أي جهد لإنشاء دولة مستقلة للکرد، وتظهر أمام العالم كقوى إقليمية رئيسة تجبر العالم على التعامل معها، وعلى هذا الأساس وتحقيق الأمنية الأتاتورية القديمة بالانضمام للاتحاد الأوروبي فضلاً عن السيطرة على عقدة أنابيب الغاز المجهزة لأوروبا من قطر وروسيا وإيران.

اتبعت تركيا الأردوغانية أسلوب خلق المشكلات كتكتيك مرحلي تحاول من خلاله تثبيت دورها الإقليمي في المنطقة لإجبار العالم على التعامل معها كونها لاعباً أساسياً في المنطقة، والوصول إلى منطقة ما بعد قمم الجبال كونه حقاً تاريخياً يجب أن يعترف به العالم على وفق العقلية التركية الحاكمة؛ ومن ذلك يمكن أن نفهم اندفاع القوات التركية لمحاولة احتلال مدينة الباب في سوريا وصولاً إلى حلب ومحاولة خلق منطقة نفوذ في الموصل في العراق والدعوة لإنشاء منطقة آمنة بحماية تركية .

كان ترسيم الحدود التركية السورية بناء على اتفاق تركي فرنسي كون فرنسا كانت دولة انتداب على سوريا آنذاك. ونجم عن الاتفاق نزعٌ تدريجيٌّ لأراضٍ احتوت الحزام الشمالي لسوريا، منذ ذلك الحين كانت المنطقة الحدودية منطقة توتر وخلافات تركزت نقاطها في قضايا الحدود والمياه والکرد. في عام 1985 اندلع الصراع المسلح بين حزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان،

وتركيا وقد سمحت سوريا للحزب وزعيمه بتأسيس معسكرات تدريبية لعناصر الحزب في الأراضي السورية. في مطلع عام 1996 أرسلت تركيا تحذيرات للحكومة السورية بضرورة التوقف المباشر عن دعم حزب العمال الكردستاني، وإلا «ستضطر تركيا إلى اتخاذ ما يلزم لحفظ أمنها القومي».

في تشرين الأول 1998 أشدت وتيرة الأزمة السياسية بين تركيا وسوريا، إذ حشدت أنقرة قواتها على الحدود السورية مهددة اجتياح الحدود إلى الجانب السوري في حال استمرار النظام السوري بدعم حزب العمال الكردستاني. ونتيجة لتدخل جامعة الدول العربية ومصر وإيران تم التوصل لحل سياسي يقتضي بحل الأزمة بين البلدين، ونتج من تدخل الوساطات الإقليمية التي جرت «اتفاقية أضنة» سُميت بالاتفاق الأمني، التي وُقعت بين البلدين في 20 تشرين الأول 1998. بموجب الملحق الرابع من اتفاقية أضنة فإن إخفاق سوريا في اتخاذ التدابير والواجبات الأمنية، المنصوص عليها في هذا الاتفاق، يُعطي تركيا الحق في إتخاذ جميع الإجراءات الأمنية اللازمة داخل الأراضي السورية حتى عمق 5 كيلومترات.

بالعودة إلى عملية (نبع السلام) نرى أن تركيا بحسب ما أعلنته قد مدت عملياتها إلى 10 كيلومترات كمرحلة أولى، وتخطط لمدها إلى 40 كيلومتراً لاحقاً، ورفضت عرضاً روسيا بالعودة إلى اتفاقية أضنة لأن 5 كيلومترات لا تحقق لها أهدافها؛ وفضلاً عن ذلك فهي تستبقي الأحداث باستخدام عطاء ما يسمى (الجيش الوطني)؛ لتوسيع رقعة سيطرتها لاحقاً وإحداث تغيير ديمغرافي في المنطقة لتوطين خمسة ملايين سوري ممن كانوا مقيمين في تركيا ويحملون بطاقات إقامة تركية؛ وبذلك يتسنى لها تحقيق النصف الأول من مخططاتها والوصول إلى المنطقة السهلية خلف منطقة الجبال على الحدود السورية، والسيطرة على الموارد النفطية السورية المقيمة في تلك المنطقة. وستتبع المرحلة الأولى عدّة مراحل أخرى لاستكمال تحرير كامل المساحة التي تنوي تركيا إقامة مشروع المنطقة الآمنة فيها والتي تبلغ مساحتها أكثر من 14 ألف كيلومتر مربع تقديراً.



قلنا إن ذلك هو النصف الأول فأين سيكون النصف الثاني من الطموح التركي؟ ويرتكز ذلك الطموح على تجاوز رؤوس جبال طوروس والوصول إلى المناطق الغنية بالموارد الطبيعية في سهول ما خلف الجبال، والتحكم بعقدة أنابيب الغاز القادمة من روسيا وإيران وقطر والذاهبة إلى أوروبا، وهذا الجزء من الحلم التركي لن يتحقق إلا بالوصول إلى منطقة الموصل في العراق. ذلك الجزء من الطموح التركي لم تحاول تركيا إخفائه، فقد سبق أن ألمح الرئيس توركوت أوزال إلى حقوق تاريخية سابقة لتركيا في كركوك والموصل. وسبق لأوزال في الخامس عشر من كانون الثاني 1991؛ أي: قبل شهر ونصف من بدء الحرب على العراق، أن عرض على رئيس الأركان التركي الفريق أول نجيب تورمناي دخول القوات المسلحة التركية إلى شمال العراق وصولاً إلى الموصل وكركوك مع بدء قوات التحالف بدخول الأراضي العراقية. وفي عام 1995 طالب الرئيس التركي سليمان ديميريل بضرورة إعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق؛ لأن منطقتي الموصل وكركوك مازالتا تابعتين لتركيا وكجزء من إقليم تركيا.

لقد سمح أول اتفاق بين العراق وتركيا للقوات العسكرية التركية بالتوغل في الأراضي العراقية تم توقيعه عام 1982 بين الحكومة التركية ونظام صدام حسين، سمحت بموجبه الحكومة العراقية للقوات التركية التوغل في الأراضي العراقية لمسافة تصل إلى 20 كيلومتراً لملاحقة مسلحي حزب العمال الكردستاني في المناطق الحدودية لإقليم كردستان واستمر هذا الاتفاق دون إلغاء أو تعديل حتى الآن، وبعد حرب الخليج الثانية والتطورات التي لحقت بوضع الكرد في شمال العراق، أصدرت وزارة الدفاع التركية «البيان الأبيض»، أوضحت فيه السياسة العسكرية وخطط تحديث الجيش وتسليحه، وأتمت إيران وسوريا، والعراق، واليونان، ودولاً أوروبية بتقديم الحماية والدعم المالي لحزب العمال الكردستاني، الذي يقاتل من أجل المقاومة وإقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرق البلاد.

أطلقت تركيا في الأعوام 1992، و1995، و1996، و1997 عمليات عسكرية واسعة النطاق شارك فيها عشرات الآلاف من جنودها، فضلاً عن القصف الجوي والمدفعي المتكرر، والعمليات المكثفة لقواتها الخاصة التي إستمرت إلى يومنا هذا. وفي عام 1997 أعلن الجنرال إسماعيل حقي رئيس أركان الجيش التركي (1994 - 1998) الذي قاد انقلاباً في عام 1997 ضد رئيس الحكومة التركية آنذاك نجم الدين أربكان فقد أفصح عن مسألة خطيرة وهي ضرورة تعديل الحدود مع العراق لأسباب أمنية بعد عام 2002، لقد شهدت تركيا وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وكان من أول تصريحات وزير الخارجية عبد الله غول عام 2003 خلال لقاء صحفي «سنأخذ حق تركيا من البترول هناك (الموصل وكركوك)».

في 27 أيلول 2007 تم الاتفاق بين وزير الداخلية العراقي آنذاك جواد البولاني والتركي بشير اتلاي في أثناء زيارة الأول الى أنقرة على تمديد الاتفاق الذي سبق أن وقعته صدام حسين عام 1982 وهو اتفاق أممي يسمح بموجبه للقوات التركية مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية إلا أن هذا الاتفاق مدد المساحة المسموح بها بالتوغل من 20 كيلومتراً مربعاً إلى 25 كيلومتراً مربعاً.

في منتصف عام 2015 كانت خارطة الوجود العسكري في داخل الحدود العراقية تشير إلى أن لتركيا قاعدة عسكرية كبيرة في بامرني الواقعة على بعد «45 كيلومتراً» في محافظة دهوك بإقليم كردستان العراق منذ عام 1997، فضلاً عن ثلاث قواعد أخرى صغيرة في غيريلوك «40 كيلومتراً شمال منطقة العمادية»، وكانيماسي «115 كيلومتراً شمال دهوك»، وسيروسي «30 كيلومتراً شمال زاخو» على الحدود العراقية-التركية، وهذه القواعد ثابتة وينتشر فيها جنود أترك على مدار السنة، وإن القوات التركية نشرت 600 مقاتل تساندهم العربات المدرعة في منطقة بعشيقه .

مما سبق يتبين بكل وضوح أن السيناريو الذي تم تنفيذه في سوريا وما زال مستمراً حتى

الساعة هو ذات السيناريو نفسه المرشح تنفيذه في العراق ولاسيما أن القوات التركية بالفعل موجودة على الأراضي العراقية، والحجة للتدخل موجودة فعلياً بمنع إقامة دولة كردية في جنوب تركيا، وملاحقة نشاطات حزب العمال الكردستاني ولن تعدم تركيا من إيجاد غطاء من داخل العراق لتبرير تحركاتها ولاسيما في الوضع الحالي للحكومة العراقية.